

«الخليج للتأمين» تربح 6.5 ملايين دينار

أفاد مجلس إدارة شركة الخليج للتأمين بأنه اعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة للفترة المنتهية في 2010/9/30 حيث بلغت الأرباح 6,5 ملايين دينار بواقع 39,7 فلساً ربحية للسهم الواحد وإجمالي الموجودات المتداولة 132,5 مليون دينار . وقد بلغت إجمالي المطلوبات المتداولة 53,1 مليون دينار.

«انوفست» تخسر 5.9 ملايين دينار

ذكر مجلس إدارة شركة انوفست انه اعتمد البيانات المالية المرحلية للفترة المنتهية في 2010/9/30 حيث حققت الشركة خسارة قدرها 5,9 ملايين دينار بواقع 7,44 فلوس للسهم ليصل إجمالي الموجودات المتداولة الى 29,5 مليون دينار وإجمالي المطلوبات المتداولة 18,7 مليون دينار

ربحية السهم بلغت 39,6 فلساً وزيادة الأصول إلى 12,055 مليار دينار والودائع ترتفع إلى 7,384 مليارات

المخيزيم: 97,3 مليون دينار صافي أرباح «بيتك» لـ 9 أشهر



بدر المخيزيم

وأوضح المخيزيم أن سياسة التوسع الدولي مستمرة في ضوء ما تحققت من إضافات مهمة لمسيرة نجاح «بيتك» وما أصبحت تمثله من مساهمة كبيرة في الأرباح. وقد نجح «بيتك» من خلال العمل بالعديد من الأسواق مثل دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وماليزيا والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، في تعزيز الثقة في أدائه ورسم إستراتيجية محددة وواضحة تقوم على ضرورة أن يكون التوسع الدولي في خدمة خطط النمو والتطور وبحيث تكون عالمية «بيتك» عنصر دعم تؤكد حق العملاء في الحصول على مستوى من الخدمة بجودة لا تقل عن أكبر وأفضل المؤسسات المالية في العالم، كما يركز «بيتك» على أن تكون بنوكه الخارجية أدوات ربط بين اقتصاد الكويت ودول مجلس التعاون والدول التي تعمل فيها، مشيراً إلى أن «بيتك» يدرس الدخول إلى بعض الأسواق الجديدة خلال المرحلة المقبلة للاستفادة من تطورات الأسواق على ضوء المتغيرات الأخيرة والفرص الاستثمارية المناسبة.

السوق المحلي

وشدد المخيزيم على الأهمية التي يوليها «بيتك» للسوق المحلي وحرصه على تنمية حصته السوقية في جميع المجالات والأنشطة، بالإضافة إلى التميز في طرح منتجات وخدمات منافسة مع توسيع قاعدة العملاء، والاهتمام بجودة الخدمة وتطوير الأداء، مع استمرار الدور الاجتماعي الرائد، مشيراً إلى أن خطط زيادة عدد الفروع المصرفية والمراكز والمعروض التجارية ستساهم في تحقيق مزيد من الانتشار والتوسع واستقطاب شرائح جديدة، كما تم التركيز على مزيد من الاستخدام لوسائل وأدوات وبرامج التقنية الحديثة بحيث أصبحت تغطي مختلف نواحي العمل ولمس «بيتك» تجاوباً كبيراً من العملاء من ناحية الاستخدام والترحيب بمثل هذا التوجه الذي يتوافق مع روح العصر ويساهم في توفير الخدمة بأفضل وأسهل السبل. وأشار المخيزيم إلى أن العنصر البشري له اهتمام كبير ويحظى بدعم دائم من خلال برامج التطوير والتدريب التي تستهدف الارتقاء بمستوى الأداء وتعزيز قدرات الموظفين وإطلاق روح الإبداع والابتكار لتقديم مزيد من الخدمات والمنتجات التي تناسب شرائح عملاء بيتك وتساهم في تعزيز الحصص السوقية وتؤكد ريادة «بيتك».

وأشار إلى أن الجوائز التي حصل عليها «بيتك» خلال الفترة الماضية جاءت في إطار استمراره في التميز وتطوير الأداء في مختلف المجالات حيث تنوعت ما بين المجال المصرفي والاستثماري والتمويلي والعقاري وتكنولوجيا المعلومات والأبحاث وغيرها. وجدد المخيزيم حرص «بيتك» على تقديم التمويل اللازم للشركات الكويتية وتوفير خطوط ائتمان بديلة خاصة للشركات التي كانت تتعامل مع مصادر خارجية وذلك وفق الضوابط والمعايير المهنية والائتمانية المعروفة، مشيراً إلى أن هذا الدور لم يتوقف وهو مستمر في جميع الظروف، ويعبر عن حرص «بيتك» على دعم الشركات الكويتية التي تساهم في التنمية وتعمل في الاقتصاد الحقيقي وتساهم بفاعلية في تطور مسيرة العمل والإنتاج، كقيمة مضافة للمجتمع.

تصنيفات إيجابية

وأكد المخيزيم أن التصنيفات الإيجابية التي منحتها كبريات وكالات التقييم العالمية لبيتك خلال هذا العام تؤكد ملاءته وقدرته على مواجهة التحديات فضلاً عن تمتعه بعناصر تميز من أبرزها الأداء التشغيلي المتنامي المعتمد على حصص سوقية متزايدة ووجود متواصلة في طرح خدمات ومنتجات منافسة وتوظيف مثالي لعناصر الريادة والمرجعية والاستغلال الأمثل للترافقات الربحية الناتجة عن أنشطة متعددة يعمل فيها البنك وتحمل في داخلها فرصاً كبيرة للنمو



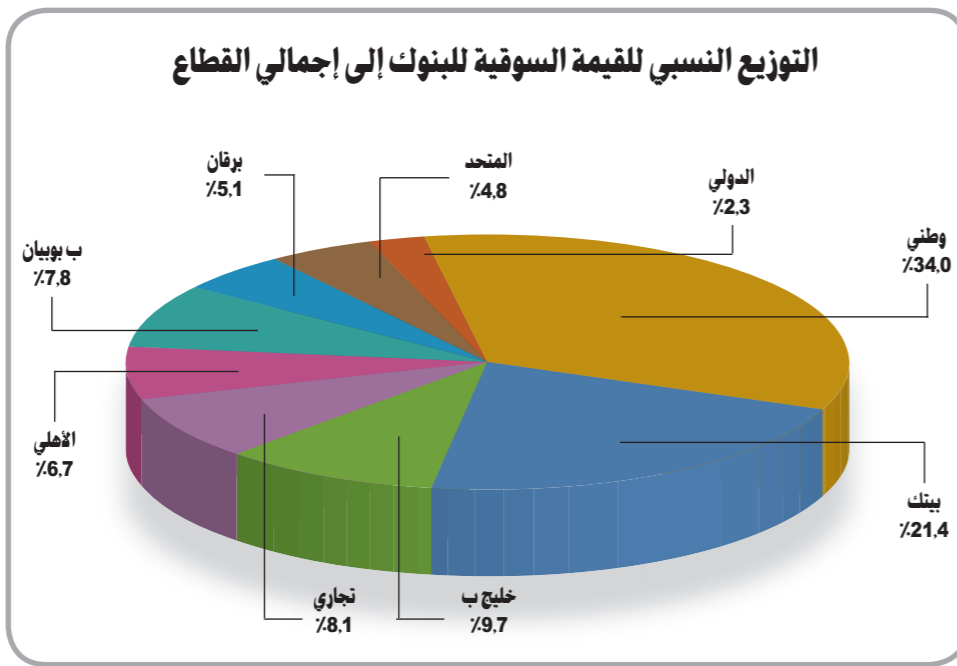
البنوك تصدر قطاعات السوق من حيث إيجابية إعلانات الربع الثالث

«وضوح» التجاذبات حول صفقة «زين - اتصالات» تلقي بظلالها على المستثمرين وأداء السوق

معدل 5,488 صفقة يومية. وعلى صعيد القطاعات، شهدت تداولات السوق أداء إيجابياً حيث ارتفعت جميع قطاعات السوق بصدارة الأغذية والذي أغلق مؤشره الوزني عند مستوى 638,9 نقطة، مرتفعا بواقع 5,2٪ مقارنة بالأسبوع السابق، يليه قطاع الاستثمار بواقع ارتفاع مقداره 3,7٪ في مؤشره الوزني الذي أغلق عند مستوى 210,6 نقاط، وجاء قطاع الصناعة بالمرتبة الثالثة بنسبة 3,0٪ ليغلق مؤشره الوزني عند 442,4 نقطة، تذييل قطاع غير الكويتي قائمة الارتفاعات بنسبة 0,6٪ ليغلق مؤشره الوزني عند مستوى 570,4 نقطة.

أما من حيث نشاط القطاعات، فقد تصدرها قطاع البنوك مستحوذاً على 40,7٪ من قيمة تداولات السوق، يليه في النشاط قطاع الاستثمار حيث حقق قيمة تداول تعادل 24,1٪ من إجمالي قيمة تداولات السوق، وحل قطاع الخدمات في المركز الثالث بقيمة تداول تعادل 13,2٪ من إجمالي قيمة التداول. وعلى صعيد الأسهم، فقد تصدر سهم ريم قائمة الارتفاعات بواقع 27,5٪ ليغلق عند 116 فلساً، يليه سهم «أبيار» مرتفعا بواقع 25,9٪ فيما جاء سهم «منازل» في المرتبة الثالثة مرتفعا 20,4٪. وفي المقابل تصدر التراجعات سهم «كفيك» بنحو 22,4٪ حيث أغلق عند 33 فلساً، يليه سهم «المواساة» متخليا عن 7,6٪ ثم سهم «كامكو» بخسارة مقدارها 6,5٪.

أما من حيث نشاط الأسهم، فقد حقق سهم «برقان» أعلى قيمة تداول خلال هذا الأسبوع بلغت 54,8 مليون دينار وأغلق عند 520 فلساً، يليه سهم «الدولي» بقيمة تداول مقدارها 19,7 مليون دينار حيث أغلق عند 320 فلساً.



حيث أغلق المؤشر السعري عند مستوى 7,067,6 نقطة مرتفعا بنحو 1,77٪ عن إغلاق الأسبوع السابق الذي بلغ 6,944,5 نقطة، في حين أنهى المؤشر الوزني تداولات هذا الأسبوع ليغلق عند مستوى 477,6 نقطة مرتفعا بواقع 1,77٪ مقارنة بإغلاق الأسبوع السابق عند 469,3 نقطة. ومقارنة بتداولات الأسبوع السابق، فقد بلغ إجمالي القيمة المتداولة لهذا الأسبوع ما يقارب 283 مليون دينار مقارنة بنحو 222,3 مليون دينار خلال الأسبوع السابق مرتفعا بنحو 26,9٪ لهذا الأسبوع بنحو 1,738 مليون سهم من خلال تنفيذ 27,498 صفقة.

وقد بلغ متوسط قيمة التداول اليومي 56,5 مليون دينار من خلال متوسطات كمية متداولة تعادل 346,3 مليون سهم يوميا تقريبا على

الراهنة، الحدث الأبرز له منذ بداية العام الحالي، حيث أنها تقف على أعتاب أهم مستويات مقاومة للمؤشر والمتمثل في مستوى 7,100 نقطة. وفي حال نجاح المؤشر في اختراق هذا المستوى إلى أعلى يعني فتح المجال لارتفاعات جديدة تستهدف مستوى 7,250 نقطة بصفة مبدئية، وفشل المؤشر في اختراق هذا المستوى يعني بداية النهاية للارتفاعات الحالية.

وتطبقا للمعطيات الفنية قصيرة الأجل، فإن احتمالية اختراق مستوى 7,100 إلى الأعلى هي الأرجح، الأمر الذي سيعزز فرص وصول المؤشر إلى مستوى 7,160 نقطة وصولاً إلى مستوى 7,250 نقاط.

أحداث ومجريات التداول أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تداولات الأسبوع الرابع من أكتوبر الجاري على ارتفاع

تتجه الأنظار نحو بنكين مهمين ولهم وزنهم في القطاع وهما «بيتك» و«التجاري». وعلى الرغم من الإعلانات الإيجابية للشركات التي أعلنت حتى الآن، إلا أن وقع التجاذبات الدائرة حول صفقة «زين - اتصالات» والتصريحات غالباً ما تلقي بظلالها على المستثمرين وهو أمر يمكن ملاحظته بوضوح من خلال مجريات التداول الأسبوعية.

النظرة الفنية قصيرة الأجل تراجع مؤشر السوق عند أدنى نقطة له خلال أولى جلسات تداول الأسبوع وكانت عند مستوى 6,898 أي بفارق 8 نقاط فقط، وسرعان ما عاود المؤشر الارتفاع ليعوض خسائر الأسبوع الماضي ويقفل عند مستوى 7,067 نقطة في نهاية جلسة الأسبوع. وقد مثلت تحركات المؤشر

تقرير

قال التقرير الأسبوعي لشركة وضوح للاستشارات المالية والاقتصادية أن الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تواصل الإعلان عن نتائج أعمالها للربع الثالث، حيث أعلنت 29 شركة عن نتائجها وذلك حتى الخميس الماضي وهي تشكل نسبة 13٪ من إجمالي الشركات المدرجة في السوق والبالغ عددها 227 شركة.

وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من قلة النسبة إلا أن هناك أمرين إيجابيين، أولهما: هو أن عددا كبيرا من الشركات التي أعلنت هي من الشركات الرئيسية في السوق خاصة قطاع البنوك وشركات الاتصالات التي تمثل العمود الفقري للسوق، أما الأمر الإيجابي الآخر فهو أن السواد الأعظم من الشركات قد أعلنت عن نتائج إيجابية، حيث حقق 65٪ من الشركات التي أعلنت عن نتائج أعمالها الأولية نتائج إيجابية في المجلد مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

ويأتي قطاع البنوك في صدارة القطاعات من حيث إعلان مكونات القطاع، حيث بلغ عدد البنوك التي أعلنت 7 بنوك من أصل 9 بنوك، وطبقا للنتائج الأولية فقد جاءت النتائج في مجملها إيجابية، حيث استطاع كل من البنك الوطني والأهلي والمؤحد تحقيق نمو في الأرباح مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، في حين تمكن كل من بنك الخليج والدولي وبوبيان من المحافظة على أدائهم الإيجابي هذا العام، حيث تمكن كل منهم من التحول من الخسارة إلى الربح، وجاءت نتائج بنك برقان سلبية مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، ومع إعلان نتائج البنوك السبعة

مقارنة بأرباح قدرها 2,5 مليار دينار في سنتها المالية 2009/2008

988 مليون دينار أرباح «مؤسسة البترول» في 2010/2009 بانخفاض نسبته 60٪

مالية «الأعلى للبترول» اعتمدت النتائج وشهدت على التخلص

من مخزون قطع الغيار لدى شركتي «نفط الكويت» و«البترول الوطنية»

اعتمدت اللجنة المالية في المجلس الأعلى للبترول النتائج المالية والحساب الختامي وتقرير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات لمؤسسة البترول الكويتية للسنة المالية 2010/2009 والتي أظهرت انخفاضاً كبيراً وصل لأكثر من 60٪ مقارنة بالسنة المالية المناظرة المنتهية في مارس 2009/2008، علماً أن السنة المالية للمؤسسة تنتهي في شهر مارس من كل عام.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن الاجتماع شهد اعتراضات كبيرة من قبل أعضاء اللجنة المالية في تقرير واعتماد النتائج المالية لشركة المؤسسة وذلك بسبب انحدر الأرباح إلى 988 مليون دينار مقارنة بـ 2,5 مليار دينار في السنة المالية 2009/2008.

وعزت المصادر انخفاض الأرباح إلى انخفاض أسعار النفط الخام وتداعيات الأزمة المالية العالمية

